

لان قوله تسليما وقع مشورته لا تفسير وهذا لان قوله داري لك اسم وبوله سئني اسم والاسم
يصح ان يكون تعارفا وتفسير الاسم بداره قال لك سئني داري ولو قال ذلك في كلامه
فذلك هذا علة قوله تسليما لانه لا يصلح تعارفا وتفسير قوله داري لك لان الفعل
لا يصلح تعارفا للاسم لانه لا هو ازيد والاولى ان يقال انه اراد بالهبة السئني في قوله
هبة سئني لانها تسرها وهبة السئني عاربه محلات قوله تسليما لانه اخرج اللام
في الهبة مخرج الارسال واخرج اللام في السئني مخرج المشورة بداره قال
وهبت لك هذه الدار وسئنتك قال اسئني هذه الدار بدار مشورة لقوله هذا
الطعام لك تأكله وهذا النوب لك تلبسه وان قال هي لك هبة اجاز كل شهر بداره
او اجاز هبة بني احان في الوجع جميعا لانه نص على همه الاجاز هذا لا يشك
اذا قال اجاز لانه ذكر في اجاز لانه ما يعبر اوله وانما الاستعمال فيما اذا قال
داري لك اجاز هبة كل شهر لدارها لان يكون هبة بل يكون اجاز لان اول
اللام انما يتغير آخره اذا كان اول اللام محتملا للتغير في استثناء البعض والتعليق
ما دام بين محتملا للتغير فلا يتغير استثناء الكل هنا لا يحتمل اول اللام التغير لان اول
اللام معاوضة والمعاوضة لا يحتمل التغير الى المتبرع ولم يذكر في المسطور ان الاجاز
تكون لازمة او غير لازمة قال شيخ الاسلام ابو بكر المعروف بخزهرزاده في مسطور
على عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن حامد رحمه الله انه قال دخلت على الحصان
واستفدت منها نويدة احداها هذه وهو انه قال هذه الاجاز لا تكون لازمة
حتى كان لكل واحد منهما ان يرجع قبل التبضع وبعد التبضع ايضا لكل واحد منهما ان
يبضع لان اذا سئني يجب الاجاز لان المنافع في المستقبل غير متبوعه وهذا لانه ليس
العمل باللفظ فيعمل بها بقدر الامكان فان الهبة بشرط العوض وقال في شرح
وان قال وهبت هذا العبد لك حيوتك وحيوته وقبضه هذه هبة جارية وهذا

في الغري

في الغري فيبطل الشرط ويصح الهبة بذلك قوله وهبت لك هذا العبد حيوتك فاذا
تولى واذا امت انا فهو لوارثي ولذلك لو قال هذه هبة لك ولعقبك من بعدك
في هبة وذكر العقب لغو لما بينا ان الشرط الفاسد لا يفسد بها الهبة وان قال
اسئنتك هذه الدار حيوتك ولعقبك من بعدك في عارية لان الاسئني تنصيص
على تملك المنفعة **قوله** سئني قال في تهذيب ديوان الادب الخليل العطية
قوله مشورة هي تسليين الشين وفتح الواو وضم الشين وسكون الواو ومعنى المشورة
وهي استخراج رأي على غالب الظن **قوله** قال ولا يجوز الهبة فيما يقسم الا بحوزة
مستومة وهبة المشايخ فيما لا يقسم جائز اي قال الدكتور في مختصر وقوله بحوزة
احتراز عما اذا كانت الهبة مشغولة بما لم يقع عليه الهبة كالميراث في الخلل والزرع في الارض
وهذا لظرف منه متاع الواهب وقوله معسومة احتراز عن المشايخ قال علماء هبة
المشايخ فيما يحتمل القسمة لا يتم ولا يفيد الملك قبل القسمة وقال الشافعي انها تامة وبعض
صحابنا قالوا انها فاسدة وما الاصح ما دلنا به الهبة قبل التبضع لان قال انها فاسدة
بل غير تامة هذا هذا واجمعوا على ان هبة المشايخ فيما لا يحتمل القسمة بالعبودية والذات تامة
فقال على الدين العالم في طريقه الحلات وقال في الطريقة الربانية قال علماء
هبة المشايخ فيما يحتمل القسمة لا يفيد الملك قبل التبضع وقال الشافعي يقيد الملك
بالتبضع واجمعوا على ان هبة المشايخ التي لا يحتمل القسمة تفيد الملك بالتبضع وقال
شيخ الاسلام على الدين الاسجاني في شرح الحاشي واذا وهب الرجل لرجل نصيبا
في دار غير منسومة سلمه الله وسلم جميع الدار لرجل ويجوز ذلك ان وهب له نصيبا
في بيت كبير لرجل لان البيت يقسم ولو سئني لا يجوز وهذا عندنا خلافا للشافعي
وقضى بقولنا انه يقسم انه سئني مستغابا انتفاع البيت بعك القسمة اما اذا لم يقسم
به ذلك النوع من الانتفاع مثل الحمام الصغرا اذا سئني والبيت الصغير فانه يجوز هبته